

خلال الربع الثاني من العام لتسجل أعلى مستوى في 11 عاما

«الوطني»: القيمة السوقية لبورصة الكويت ارتفعت إلى 37 مليار دينار

مع خفض النظرة المستقبلية إلى «سلبية» نتيجة خفض التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت

«ستاندر أند بورز» تثبت التصنيف الائتماني

لبنك الكويت الوطني عند «A»



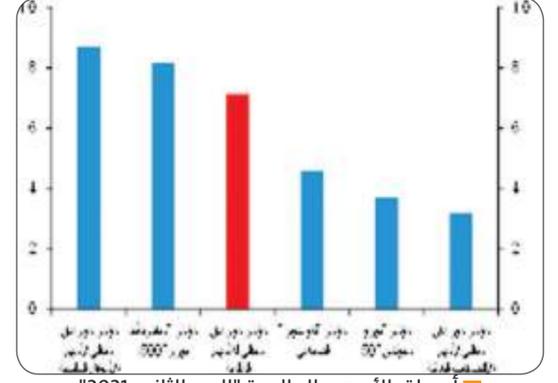
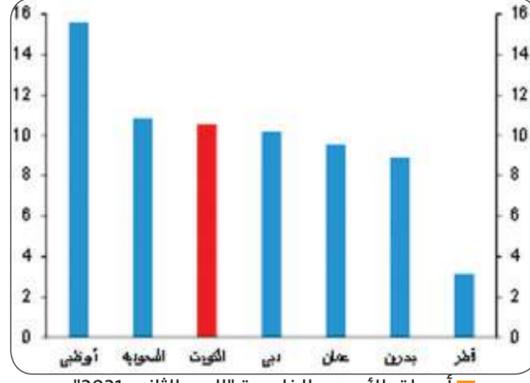
بنك الكويت الوطني ثبتت «ستاندر أند بورز» تصنيفه الائتماني عند «A»

الأدنى على مستوى البنوك التقليدية في المنطقة ما يعكس الإقبال الكبير من المستثمرين العالميين رغم الظروف الاقتصادية الراهنة ويؤكد على ريادة البنك وما يتمتع به من مكانة ائتمانية قوية تمكنه من جذب المستثمرين على المستوى الدولي.

وقد سجل بنك الكويت الوطني أرباحاً صافية بقيمة 160.8 مليون دينار عن فترة الستة أشهر الأولى من العام 2021 والمنتهية في 30 يونيو 2021 بنمو بلغت نسبته 44.7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2020. كما سجل البنك صافي ربح في الربع الثاني من العام المنتهي في 30 يونيو 2021 بواقع 76.5 مليون دينار بنمو على أساس سنوي نسبته 128.8%.

تمير قانون الدين العام. ويعكس تثبيت التصنيف الائتماني قدرة البنك المرتفعة على الوفاء بالالتزامات المالية رغم تداعيات أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد وخفض التصنيف الائتماني السيادي للدولة. كما يؤكد على قوة العلامة التجارية للبنك وتنوع نموذج أعماله وجود أصوله وما يتمتع به من قاعدة رأسمالية مالية متينة واستقرار في معدلات التمويل والسيولة. ويحتفظ بنك الكويت الوطني بمستويات رسمة متينة وسيولة مريحة حيث يبلغ معدل كفاية رأس المال 18.2% متجاوزاً الحد الأدنى للمستويات التنظيمية المطلوبة.

أعلنت وكالة التصنيف العالمية «ستاندر أند بورز» تثبيت التصنيف الائتماني طويل الأجل لبنك الكويت الوطني عند «A» فيما قامت الوكالة بخفض النظرة المستقبلية إلى «سلبية». يأتي تثبيت التصنيف الائتماني للبنك تأكيداً على احتفاظ الوطني بتصنيف ائتماني مستقل بين الأعلى على مستوى كافة بنوك المنطقة بإجماع وكالات التصنيف الائتماني العالمية. أرجعت الوكالة خفض النظرة المستقبلية للبنك نتيجة لخفض التصنيفات الائتمانية السيادية طويلة الأجل لدولة الكويت من «AA-» إلى «A+» مع الإبقاء على النظرة المستقبلية «سلبية» وذلك في ظل عدم وجود استراتيجية تمويل طويلة الأجل في ظل عدم



متوسط قيم التداول اليومية ارتفع إلى 59 مليون دينار ما يعكس ازدهار ونشاط وسيولة السوق

الأسواق الخليجية تفوقت في أدائها مقارنة بنظيرتها العالمية بدعم من ارتفاع أسعار النفط

المكاسب القوية التي حققتها بورصات دول "التعاون" في الربع الأول أدت لتراجع الضغوط المالية وتحسن البيانات الاقتصادية

الأسهم والارتفاع الكبير إليها واصلت صعودها في الربع الثاني من العام الجاري مدعومة باستمرار التفاؤل تجاه التعافي الاقتصادي العالمي في ظل تحسن بيانات الاقتصاد الكلي وتوسيع برامج توزيع اللقاحات على الرغم من تزايد حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالتضخم. وأشار إلى أنه رغم أبرز العوامل الأساسية التي قد تعيق الانتعاش الاقتصادي وتقوض المعنويات خاصة في ظل انتشار السلالات المتحورة للفيروس.

الربع الثاني، بدعم من ارتفاع أسعار النفط المكاسب القوية التي حققتها في الربع الأول ما أدى إلى تراجع الضغوط المالية وتحسن البيانات الاقتصادية وتعزيز المعنويات الإيجابية. وبين أن أداء مؤشر "مورغان ستانلي" الخليجي تفوق على نظرائه العالميين بنسبة 8ر7 في المئة بدعم من ارتفاع أسعار النفط وتوزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا وتحسن توقعات أوضاع المالية العامة. وفيما يتعلق بأسواق

"نحو 194.7 مليون دولار"، ما يعكس ازدهار ونشاط وسيولة السوق. وعزا التقرير "النمو القوي" الذي شهدته بورصة الكويت إلى الأداء القوي لمؤشر السوق الرئيسي بنسبة 13ر4 في المئة على أساس ربع سنوي، لافتاً إلى أن قطاعات التكنولوجيا والنفط والغاز والعقار والصناعة ساهمت بأعلى نسبة من المكاسب. وعن الأسواق الخليجية ذكر التقرير أنها تفوقت في أدائها مقارنة بالأسواق العالمية في

قال بنك الكويت الوطني إن القيمة السوقية لبورصة الكويت ارتفعت إلى 37 مليار دينار كويتي "نحو 122 مليار دولار أمريكي" خلال الربع الثاني من العام الجاري مبيناً أنها تعد أعلى المستويات المسجلة منذ عام 2010 أي خلال 11 عاماً. وأوضح "الوطني" في تقريره الاقتصادي الصادر أمس الثلاثاء عن "أسواق الأوراق المالية"، أن متوسط قيم التداول اليومية في بورصة الكويت ارتفع إلى 59 مليون دينار

أبقى على توقعاته بتنامي الاقتصاد العالمي 6% هذا العام صندوق النقد الدولي يتوقع نمو الاقتصاد السعودي 4.8% في 2022

جوائز تصل إلى 77 كيلو من المعدن الأصفر سنويا

«بيتك»: 6 عملاء فازوا بـ 12 كيلو ذهب في سحب حساب «الرابح»



يسوي تحوّل راتبك
فرصة ربح ذهب

الفرصة قائمة دائماً لربح الذهب مع «بيتك»

في الحساب تزيد فرص العميل في الربح، وبذلك يعتبر حساب «الرابح» بمنزلة جوائز، مناسبة للمدعمين الراغبين في تحويل رواتبهم، وإدارة حساباتهم الشخصية، مع إمكانية الادخار والاستثمار. ويؤكد حساب «الرابح» حرص «بيتك» المتواصل لتقديم منتجات متميزة تلبي طموحات العملاء، وتمنحهم تجربة مصرفية استثنائية.

ويشترط تحويل الراتب كشرط أساسي لدخول السحب، واستمرار تحويله في الحساب. وفيما يخص شروط وأحكام الجوائز والسحب، فهي أن يتم تحويل الراتب لكل شهر خلال الأشهر الثلاثة التي تسبق السحب، وألا يقل الرصيد الأدنى للحساب عن 50 ديناراً في نهاية كل شهر خلال الأشهر الثلاثة التي تسبق السحب، حيث ان كل 50 ديناراً إضافية

فهناك فائز واحد فقط). كما يجري سحب سنوي بمعدل 3 فائزين، وفائز يكون من نصيبه الجائزة الكبرى، وهي عبارة عن 12 كلغ من ذهب «بيتك» للفائز الأول، 3 كلغ من الذهب للفائز الثاني، و 2 كلغ من الذهب للفائز الثالث وبذلك يكون مجموع الفائزين 45 عميلاً، مجموع جوائزهم يصل إلى 77 كلغ من الذهب. ويفتح حساب «الرابح» بالدينار للأفراد،

دينار. فعند تحويل رواتبهم إلى حساب «الرابح»، سيتمكنون من الفوز ببقية من الجوائز غير المسبوقة من خلال المشاركة في السحوبات، وهي: سحب شهري بمعدل 3 فائزين شهرياً في كل سحب بـ 1 كلغ من الذهب ماعدا شهر ديسمبر، وسحب ربع سنوي بمعدل 3 فائزين في كل سحب بـ 3 كلغ من الذهب لكل فائز (ما عدا السحب الربع الأخير

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك»، أسماء العملاء الفائزين بالسحب الربع سنوي لحساب «الرابح» بـ 3 كيلو من ذهب «بيتك» لكل فائز، وهم: خالد يوسف الجمعه، وخرزنه ناهض العتيبي، وأمل فهد السعيد، وذلك عن الربع الثاني من العام الجاري.

كما أعلن البنك أسماء العملاء الفائزين بالسحب الشهري لحساب «الرابح» بجائزة عبارة عن 1 كيلو من ذهب «بيتك» لكل فائز، وهم: هاجر خالد العازمي، ويدر مهدي الشمري، ويتول موسى العبيدان، وذلك عن شهر يونيو. ويقدم «بيتك» من خلال حساب «الرابح» مجموعة جوائز تصل إلى 77 كلغ من الذهب، من خلال مجموعة سحبيات شهرية وربع سنوية وسنوية، تتيح الفرصة لـ 45 من عملاء حساب الرابح للفوز بالجوائز التي تتراوح بين 1 إلى 3 كلغ من الذهب على مدى عام كامل، بالإضافة إلى السحب السنوي بجائزته الكبرى 12 كلغ من الذهب. وتستهدف الجوائز جميع عملاء حساب «الرابح» الحاليين والجدد، الذين لا تقل رواتبهم عن 500

أبقى على توقعاته بتنامي الاقتصاد العالمي 6% هذا العام صندوق النقد الدولي يتوقع نمو الاقتصاد السعودي 4.8% في 2022



صندوق النقد الدولي توقع تحسن النمو في الاقتصاد السعودي

كبير منه إلى رفع التنبؤات للاقتصادات المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة، انعكاساً للتشريع المنتظر بشأن تقديم دعم مالي إضافي في النصف الثاني من 2021 وتحسن التدابير الصحية على نطاق أوسع في هذه البلدان كمجموعة. وتابع الصندوق: «يرجع معظم الضغوط السعوية مؤخراً إلى التطورات غير العادية المرتبطة بالجائحة وأوجه عدم الاتساق العابرة بين العرض والطلب». ويتوقع عودة التضخم في معظم البلدان إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام 2022 متى استنفدت الاضطرابات تأثيرها على الأسعار. رغم استمرار المستوى المرتفع من عدم اليقين، وتشير التوقعات أيضاً إلى ارتفاع معدلات التضخم في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما يرجع جزئياً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

انهيار أسعار النفط وتأثير جائحة كوفيد-19، بينما توقع المحللون أن تستفيد السعودية والإمارات من اتفاق أوبك+ لتعزيز إنتاج النفط. في الوقت ذاته، أبقى صندوق النقد، في تقريره آفاق الاقتصاد العالمي، على توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي دون تغيير عند 6% عام 2021، بينما رفعها إلى 4.9% خلال 2022، بدلاً من 4.4% في تقرير أبريل الماضي. وخفض الصندوق توقعات النمو لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لعام 2021، ولا سيما اقتصادات آسيا الصاعدة، وعلى العكس من ذلك، رفعت التنبؤات للاقتصادات المتقدمة. وذكر أن هذه التعديلات تعكس تطورات الجائحة والتغيرات في الدعم الذي توفره السياسات، ويرجع رفع التوقعات بمقدار 0.5 نقطة مئوية لعام 2022 في جانب

توقع صندوق النقد الدولي، في تقريره آفاق الاقتصاد العالمي الصادر أمس الثلاثاء، نمو اقتصاد المملكة العربية السعودية بنسبة 2.4% خلال العام الجاري، و 4.8% خلال العام 2022، وذلك مقارنة بتوقعاته في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في شهر أبريل الماضي، بنمو قدره 2.9% في 2021، و 4% في 2022. وأظهر مسح فصلي أجرته رويترز، أمس الاثنين، أنه من المنتظر أن تتعافى الاقتصادات الستة في مجلس التعاون الخليجي وتنمو بما يتراوح بين 2 و3% وتوقع المسح أمس الأول الاثنين، أن ينمو أكبر اقتصادين في المنطقة، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بما يزيد على 4% العام المقبل. وتأتي هذه التوقعات بعد انخفاضات حادة العام الماضي في أعقاب